الفقر وسلة الغذاء العالمي

حسـن القضاة *

مقدمة:

تمثل سلة الغذاء لأية دولة قدرتها على إنتاج كل حاجاتها من الحبوب الغذائية وتوزيعها بطريقة تعتمد على الاتكال الذاتي، ما يعني أن تكون غير معتمدة أصلاً على واردات المواد الغذائية لإطعام السكّان ، ويشكّل تحقيق الأمن الغذائي وصولاً إلى الخمس عشرة سنة الأخيرة محور كل الخطط الاقتصادية الوطنية على مستوى الدول النامية ، أما بالنسبة للعائلة أو للمجتمع المحلي، فيعني الأمن الغذائي ضمانة معقولة وقدرة على تحصيل الطعام الضروري طوال السنة.

نسمع اليوم مصطلح العولمة والذي ليس سوى كلمة بديلة لاستمرار عن ذلك الشكل من الاستغلال الرأسمالي المعروف بالرأسمالية، وما العولمة سوى كلمة صيغت عن عمد لإثارة آمال كاذبة لدى فقراء العالم مفادها أن الآليات الحالية المتّبعة في الاقتصاد العالمي ستتيح لهم مقاربة مستويات العيش التي يتمتّع بها كل من أغنياء أميركا الشمالية وأوروبا واليابان وهذا الطرح مع الاوضاع الحالية وتفشي ظاهرة الهزة المالية التي اصابت العالم كلة كالوباء، ومن خلال تعميم هذا الحلم الزائف، شنّت البلدان المذكورة هجوماً جديداً لنهب موارد البلدان الفقيرة.

نشوء العولمة: العصر الذهبي

غالباً ما يشار إلى الفترة الممتدة بين العام 1945 والعام 1970 بالعصر الذهبي للرأسمالية.وكانت الحرب العالمية الثانية شهدت بروز الولايات المتحدة الأميركية كقوة صناعية أساسية ساعدت في إعادة تأهيل وإصلاح اقتصاد الدول الغربية واليابان؛ كما ساهمت في إطلاق التصنيع في دول شرق وجنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وغيرها). هذه الدول كانت قد شكّلت سدّاً منيعاً يحول دون انتشار الاشتراكية وخلال هذه الفترة تحرّرت أعداد كبيرة من البلدان، من نير مئات السنين من الحكم الاستعماري، فانطلق العديد منها متّبعاً مسار التصنيع السريع ليشهد تقدّماً ملفتاً في المجاليْن الاقتصادي والاجتماعي.

أزمة في البلدان المتقدمة وتراكم رؤوس المال:

يمكن اعتبار العصر الذهبي للرأسمالية في السبعينيات عقب الصدمة التي أحدثها إعلان منظمة أوبك (منظمة البلدان المنتجة للنفط والمتواجدة بشكل رئيسي في الشرق الأوسط) عن الارتفاع المفاجئ (والسريع) في أسعار النفط في تشرين الثاني/نوفمبر 1973، والذي نجمت عنة أزمة طويلة في جميع البلدان المتقدمة تمثّلت بتدهور النشاط الاقتصادي (باستثناء اليابان التي بدأت تتراجع في بداية التسعينات) إلى جانب ذلك، بروز ظاهرة أخرى تمثّلت بتراكم الأموال (أو رأس المال) كما يسميها الاقتصاديون بشكل غير مسبوق في أيامٍ معدودة. أما أحد الأسباب الرئيسية لهذا التراكم فيكمن في تنامي موارد الشركات متعدّدة الجنسيات وتعاظم نفوذها بشكل استثنائي، لدرجة أن بعضاً من هذه الشركات بات يتمتّع باقتصاد يفوق اقتصاد دول بأكملها. وعلى سبيل المثال فقد كانت مبيعات شركة جنرال موتورز General Motors تفوق 164 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل من تايلاند (154 مليار دولار أميركي) والنرويج (153 مليار دولار أميركي). في حين قاربت القيمة التسويقية لشركة مايكروسوفت Microsoft الـ 507 مليارات دولار أميركي ، وبالتالي فالعولمة بجوانبها القاتلة لا يمكن لها ان تعيش إلا بمساعدة الفساد فالجشع المفرط من دون حدود للأغنياء في الغرب والمتحالف مع فساد تمارسه النخبة في بلاد العالم النامي، يشكل مؤامرة ضخمة للقتل(1)

لماذا يبدو الأمن الغذائي مهماً؟

إن الأمن الغذائي هو ركن أساسي من أركان استقلال أي دولة اقتصادياً وسياسياً.

فلو اعتمدت الشعوب على الواردات الغذائية للبقاء، لبقيت عرضة لضغوطات سياسية تتناقض ومصالحها، ولخضعت للابتزاز السياسي من قبل الدول المصدّرة للغذاء. لذلك، يعتبر الأمن الغذائي مسألة سيادة. وهناك سبب آخر اساسي لضرورة الأمن الغذائي، ويكمن في كون

* جامعة فيلادلفيا– الأردن

الجوع وسوء التغذية المزمنيْن واسعيْ الانتشار في العالم وتحديدا في الدول النامية حيث تشير الاحصائيات إلى أن عدد الفقراء الإجمالي في العالم ارتفع من850مليون إلى 925مليون بسبب ارتفاع سعر الغذاء عام2007[منظمة الأمم المتحدة للأغذية- فاو) بعد أن كان عددهم 304 ملايين نسمة في 1994-1993. في حين يعرّف الفقر على انه «عدم القدرة على شراء الحدّ الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية الأساسية للشخص العادي». ينفق نحو 90% تقريباً من السكان أكثر من 50% من دخلهم على الطعام، وترتفع هذه النسبة لتصبح 70% لدى السكان الأشدّ فقراً والذين يشكّلون أكثر من 50% من السكان وفي هذه الحالة، يتسبّب أي نقص في الغذاء مهما كان مؤقتاً وما ينجم عنه من ارتفاع للأسعار، مفاعيل خطيرة على الاستهلاك الغذائي، تماماً كما يترك أي تدنّ للأجور، سواء أكان مباشراً أو ناجماً عن التضخم، آثاراً سلبية على الاستهلاك الغذائي.

وتؤكد منظمة العمل الدولية أن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في آسيا بينهم 122.3 مليون طفل12 مليون عامل في الدول العربية الآسيوية يعيشون بدولارين يوميا كما أظهرت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن البلدان العربية في آسيا عرفت ارتفاعاً مُطلقاً ونسبيّاً سواء في عدد العمّال الفقراء العرب العاملين بدولار أمريكي واحد، أو بدولارين في اليوم الواحد، بين سنتيّ 1990 و2005، وأن الدول العربية ستشهد هذا الارتفاع حتى سنة 2015،على نقيض الاتجاه السائد في أجزاء أخرى مِن العالم، خاصة آسيا وطبقاً لتقرير للمنظمة: «تحقيق العمل اللائق في آسيا» فإنَّ عدد العمّال الفقراء العرب العاملين بدولار أمريكي واحد يوميا قد ارتفع من 871 ألفاً عام 1990، إلى مليون و673 ألفاً عام 2000، ثمَّ إلى مليون و932 ألفاً عام 2005. وتوقّعت الدراسة أن يصل الرقم إلى مليونين و397 ألفاً في عام 2015، كما سجَّلَ الفقراء العاملون العرب بدولارين يوميا ارتفاعاً كبيراً هو الآخر عندما قفزت الأرقام من 6 ملايين و749 ألفاً عام 1990، إلى 10 ملايين و306 آلاف عام 2000، ثُمَّ إلى 12 مليوناً 95 ألفاً عام 2005. وتوقّعت الدراسة أن يصل الرقم إلى 15 مليوناً و561 ألفاً عام 2015.

وعرّفت منظمة العمل الدولية مُصطلح الفقراء أنهم « أشخاص يعيشون في أسَر يعيش أفرادها تحت خط الفقر الفردي المتمثّل في دولار واحد يوميا، مِمَن لا يستطيعون ببساطة، على الرغم من عملهم مقابل أجر، كسب ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسَرِهم من الفقر، ومِمَن لا يعتمدون على حماية اجتماعية فعالة من خلال خُطط مُنظَّمة من أي نوع كانت، أو على أية شبكة للسلامةالاجتماعية»).2)

ووصفت الدراسة «الفقراء العاملين» بأنهم مُجبَرون على العمل ،لساعات طويلة في أماكن عمل ذات معايير ضعيفة للسلامة والصحة ـ من أجل أن يبقوا هم وأسرهم على قيد الحياة، وعليهم أن يستمروا في العمل حتى خلال فترات اعتلال الصحة أو الشيخوخة، وحتى إن كان العمل المُتاح لهم ذا إنتاجية ضعيفة ويدرّ عموماً أجوراً مُتدنيّة للغاية.

وتؤكّد الدراسة الى أن المشكلة في هذا الصنف من العاملين ليست مشكلة انعدام النشاط الاقتصادي بقدر ما هي الطبيعة الإنتاجية الضعيفة لهذا النشاط بسبب الافتقار للتدريب المهني، وظروف العمل السيئة عامة، والأجورالمُتدنيّة ،وبلغت نسبة الفقراء العاملين العرب بدولار واحد في سوق العمل الإجمالية في البلدان العربية بآسيا، 4.7 % عام 1990، لترتفع إلى 5.6 %عام 2005، في حين توقّعت الدراسة أن تنخفض النسبة إلى 5.1 %عام 2015. أما نسبة الفقراء من العاملين العرب بدولارين من إجمالي العمالة فقد بلغت 36.5 %عام 1990، و36.7 %عام 2000، و 35.3 %عام 2005، في حين توقّعت الدراسة أن تبلغ النسبة 33.2 % عام 2015وعلى الرغم من تزايد نسبة العمّال الفقراء في البلدان العربية الآسيوية، فقد أحرزت آسيا بمجملها تقدّماً ملحوظاً نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المُتمثّل في تقليص نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الفردي (دولار واحد في اليوم) إلى النصف فقد تمكّنت آسيا من حذف 189 مليون عامل فقير يعيش بدولار واحد بين سنتيّ 1990 و2005، كما تمكّنت من تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم بقرابة ربع مليار بين سنتيّ 1990 و2001.

وبهذه النتائج تكون مناطق شرق آسيا وكذلك جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي قد حقّقت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة 2005 من حيث تقلص نسبة الفقراء العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم بأكثر من النصف ،بيد أن الدول العربية عرفت ارتفاعاً مطلقاً ونسبياً معاً في عدد الفقراء العاملين بين سنتيّ 1990 و2005، وسيتواصل هذا الارتفاع حتى سنة 2015 على عكس الاتجاه الذي تشهده الأجزاء

الأخرى من آسيا. ويستأثر جنوب آسيا بأكبر عدد وأعلى نسبة من العمال الفقراء.

وسجَّلَ شرق آسيا أكبر نسب الانخفاض عندما ساهمت الصين والهند بشكل كبير في هذا التراجع. ففي الصين، بين عامي 1990 و2001، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من 33 % إلى 16 %، في حين كان الانخفاض في الهند من 42 % إلى 35%بين سنتيّ 1993 و1999. لكن بالرغم من ذلك مازالت آسيا موطناً لستة من كل عشرة أشخاص من أفقر الناس، أو ما يزيد على 600 مليون شخص. وإذا رُفِعَ خط الفقر إلى دولارين في اليوم فإنَّ آسيا تستأثر بحوالي 1.9مليار شخص فقير أو حوالي ثلاثة أرباع فقراء العالم، وهذا يعني أن العدد المُطلق للفقراء أكبر بكثير في آسيا منه في أفريقيا.

وفي الواقع، ارتفع عدد الفقراء العاملين الذين يعيشون بدولارين في اليوم في جنوب آسيا بما يقارب 108 مليون بين سنتيّ 1990 و2005، وتُساهم دول قارة اسيا بأكبر الأعداد. وتتضاعف نسبة الفقراء العاملين بثلاث مرّات على الأقل عندما يُرفع خط الفقر من دولار في اليوم إلى دولارين في اليوم. والتفاوت كبير بشكل خاص في الدول العربية وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادي. وإذا استندنا إلى عتبة دولارين في اليوم فإن منطقة شرق آسيا وحدها هي التي ستخفِّض نسبة الفقراء العاملين إلى النصف بحلول 2015.

كما وضحت الدراسة الى إنّ عدد الفقراء العاملين بدولار أمريكي واحد في العالم بلغ 652.618 مليوناً في عام 1990، و582.020 مليوناً عام 2000، و520.111 مليوناً عام 2005. وتوقّعت أن ينخفض الرقم إلى 415.643 مليوناً عام 2015.

لكن عدد الفقراء العاملين بدولارين في العالم بلغ ملياراً و340 مليوناً و085 ألفاً في عام 1990، و1,396,171 عام 2000، و1.374.628 عام 2005. وتوقّعت أن ينخفض العدد إلى 1.330.422 عام 2015.

وبالنسبة الى انتشار الفقراء كانت أعلى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية ضمت آسيا وحدها ثُلثيّ فقراء المناطق الريفية في العالم، وهم يتمركزون بشكل رئيسيّ في جنوب آسيا وحتى في البلدان الصغيرة مثل كمبوديا، تُشكِّل نسبة الفقر في المناطق الريفية أكثر من ضعف نسبة الفقر في المناطق الحضريّة وفي البلدان الكبيرة مثل الصين وإندونيسيا، تراجع الفقر بشكلٍ سريع في المناطق الحضرية بينما لا يزال واسع الانتشار في الأرياف. ويعني مصطلح «تأنيث الفقر» الذي استخدمته الدراسة ما يلي:

أ) نسبة انتشار الفقر بين النساء أكثر منها بين الرجال،

(ب) الفقر بين النساء أكثر حدّة منه بين الرجال،

(ج) تفاقم الفقر بين النساء، لا سيما الفقر المُصاحب لارتفاع معدلات الأسر المعيشية التي تُعيلها أنثى. تقول الدراسة إن العديد من النساء، وخصوصاً اللواتي يعشن في المناطق الريفية، قد تضرّرن أكثر من الرجال من آثار تحرير التجارة على الإنتاج والاستهلاك، كما تأثرّن بالأزمات المالية وبالتخفيضات في الحماية الاجتماعية وحماية العمال، ولم يطرأ تغيير سريع في مواطن عدم المساواة بين الجنسين المُتجذِّرة بشكل عميق: فالنساء حتى الآن ما زلن يضطلعن بصورة رئيسية بأعمال الرعاية ولا تزال هناك فجوات هائلة في الأجور بين الرجل والمرأة. كما أن عمل الأطفال هو عنصر مهمل من مصيدة الفقر، وهو جزء من صفقة يُكرَه الناس الفقراء على عقدها بغية تحقيق درجة من الأمن الغذائي المباشر، وهو في آن معاً نتيجة للفقر وسبيل لاستمراره، وترى الدراسة أن الفقر ليس هو العامل الوحيد وراء عمل الأطفال وقد تشمل العوامل الأخرى إهمال حقوق الطفل أو إنكارها، والمكاسب المتوخاة من إرسال طفل للعمل في حين أن التعليم المُتاح لا يبدو أنه يعد بأرباح على المدى الأطول، لأنّ التعليم قد يتطلّب تكاليف لا يمكن توفيرها بسهولة أو لأنّ نوعيته ضعيفة أو ببساطة لأنّ الآباء أو الأطفال لا يؤمنون بجدواه. ومن إجمالي الأطفال النشطين اقتصادياً في العالم وعددهم 190.7 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة في عام 2004، كان هناك 122.3 مليون طفل في آسيا والمحيط الهادي.

فتحرير تجارة السلع الغذائية في ظل أجواء عولمة الغذاء، يقرب الأسعار المحلية من نظيرتها العالمية، ويحقق توازنا جديدا يرفع الأسعار إلى الأعلى قليلا، ومن ثم يخلق عجزا غذائيا لدى فئات واسعة من أفراد المجتمع، وبذلك يعاني الأفراد في أعلى درجات الفقر حالات جوع، وهو ما يتطلب دعما لمستلزمات الإنتاج، تقود الأخيرة إلى خفض جدول التكاليف الذي يؤثر بدوره في الأسعار نحو الانخفاض، والكمية من الغذاء نحو الارتفاع.(3)

كيف هدّدت منظمة التجارة العالمية الأمن الغذائي؟

تركت التغييرات الاقتصادية الرئيسية الناجمة عن برامج التكيّف الهيكلي والتحاق الدول النامية بمنظمة التجارة العالمية عواقب وخيمة على أمنها الغذائي، فقد باتت أحكام اتفاقية الزراعةAgreement 44

on Agriculture المعلنة في مفاوضات الأوروغواي 45 تنظّم التجارة الدولية للزراعة والمنتجات الغذائية وكانت الموافقة النهائية على هذه الاتفاقية، نتيجة مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ولقد عارضت العديد من الدول النامية، ولكن بما أنها قدّمت كجزء من الرزمة الشاملة لتقبل على قاعدة :«كلّها أو لا شيء»، اضطرت هذه الدول على التسليم بها.

ولدى مراجعة كل هذه المجالات يتبيّن ما يلي:

1. منافذ الأسواق: وفقاً لضرورات منظمة التجارة العالمية، كان على بعض الدول الزراعية النامية على سبيل المثال أن تقلّص كل العوائق أمام استيراد سلعها.

2. دعم المزارعين والصادرات: سجّلت اتفاقية الزراعة مع بقية الدول لائحة بأنواع الدعم الذي يتوجّب رفعها تدريجياً. وتشمل هذه في ما تشمله، الدعم المباشر وبيع الحكومات أسهمها بأسعار أدنى من سعرها المتداول في الأسواق المحلية والتصديرات المدعومة.

تبرير منظمة التجارة العالمية:

-1 يدّعي مؤيدو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أن شراء القمح والحليب من الغرب حيث أسعارها منخفضة، يعود بكلفة أقلّ على بلدان النامية مقارنة بكلفة إنتاجها وأنه على تلك البلدان أن تركز على زراعة المحاصيل ذات المردود المرتفع التي يحتاج إليها الغرب لأنها قد تعود بأسعار أفضل على المزارعين فيها.

-2 ينفي مناصرو منظمة التجارة العالمية وجود أي خطر نجم عن إغراق الدول الصناعية للجنوب ببضائعهم، أما الإغراق فيشير إلى بيع المخزون الفائض بأسعار التلف، ولا بد من الإشارة إلى أن المنتجين في الغرب مدعومون من قبل الدولة، أما سياسة الإغراق فلا تكتفي بمساعدة تلك الدول على التخلص من فائض بضائعها التي قد تصاب بالعفن في المخازن، بل تساهم أيضاً في تدمير منتجي العالم الثالث.

إلا أن كلا الادّعاءيْن يفتقر إلى أي أساس، إذ أن الغذاء لا يستطيع أن يشبه أية سلعة أخرى، إذ أن المرء يستطيع الانتظار أو حتى التخلي عن شراء أية سلعة أخرى في حال ارتفع سعرها نتيجة لفقدانها من السوق وهكذا يستطيع المرء تدبّر أموره في حال كان فقدت القهوة من السوق أو إذا كان ثمن جهاز الراديو مرتفعاً، إلا أنه في حال فقدت الحبوب أو ارتفع ثمنها، فإن مجاعة لا بد أن تصيب الناس والماشية.

بالإضافة إلى ما سبق، لا بد من اعتبار العوامل التالية لدى مناقشة تخلي الدول المنتجة للغذاء عن اكتفائها الذاتي في الحبوب لصالح الاعتماد على السوق العالمي لتأمين حاجاتنا من الغذاء استنادا الى التالي:

أ- ما مدى التأكد من وجود فائض دائم قابل للتصدير في الأسواق العالمية لشرائه؟

وماذا يحدث في حال شهدت سنة معينة نقصاً في الإنتاج في منطقة أو أكثر في العالم؟

وماذا يحدث في حال ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً؟ فالكل يعلم أن شركات معدودة فقط (نحو خمس شركات عابرة للدول) تسيطر على السوق العالمية للحبوب لدرجة كبيرة، حيث تتحكّم شركة واحدة هي شركة كارغل Cargill بـ 60% من السوق العالمية وماذا لو قررت رفع الأسعار صعوداً؟

ب- ما مدى التأكّد من التدفّق الحر لقنوات التجارة الدولية وفقاً للسوق، دونما تأثر بالحروب أو غيرها من العوامل السياسية؟ ماذا عن كوبا أو العراق؟ ألم يواجهان حصاراً؟ ولقد لفتت المنظمة الطبية الاميركية بصورة خاصة إلى أن الحظر المفروض على كوبا ترك آثاراً وخيمة على صحّة الأطفال. هل هناك من حصانة ضد هذا الأمر؟

ج- ما هي فرص إيجاد وظائف بديلة لمئات الألوف من العمال الذين سيجدون أنفسهم مُبعَدين عن الزراعة بسبب ما يسمى بالأسواق الأكثر فعالية، ولطالما استوعبت تاريخياً الصناعات النامية العمال المبعدين عن القطاع الزراعي، إلا أن هذه الصناعات تنمو في البلدان الصناعية، فهل ستتمكّن هذه من رفع كل القيود المفروضة على التأشيرات لتفسح المجال أمام التدفّق الحر للعمال! ربما يستطيع عندها، ان يستقرّ 100 مليون من فقراء البلدان النامية في أوروبا والولايات المتحدة، أتراهم سيسمحون بذلك؟ إنهم يغضبون من بضعة آلاف من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيّين! لا، من الواضح أن الجواب أنه ليس هناك من سبل عيش بديلة لهذه الشرائح المقصية عن الزراعة.

د- ما فرص حيازة المال اللازم لدفع واردات الغذاء، في حال أتيح استيراده، ولا سيما العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن الغذاء المستورد.

هـ- ما الفرص المتاحة لتكون السوق العالمية فعلياً سوقاً حرّة تعمل على أساس المنافسة العادلة في الوقت الذي تسيطر حفنة من الشركات العابرة للدول تدعمها الحكومات الغربية.

التغييرات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية:

الأثر الاول: في الوقت التي تشكّل الواردات الزراعية الاستراتيجية الأساسية، تستبدل زراعة الأغذية الأساسية بزراعة المحاصيل التجارية، حتى بين هذه

المحاصيل، تحتلّ المحاصيل القابلة للتصدير الأولوية وهكذا يتم استبدال مزارع الأرز بمزارع القريدس، وتحتلّ البندورة مكان القمح وتتحوّل مناطق زراعة الذرة البيضاء بأنواعه إلى حقول أرز.

والأثر الثاني: تدهور المعاملة المنصِفة بين المزارعين. إذ يتم تسهيل القوانين التي تحدّد الحد الأعلى لامتلاك الأراضي بهدف الترويج للزراعة التجارية.

الأثر الثالث: تراجع الأمن الغذائي للأسر الزراعية والمجتمعات الريفية، بحيث يشكّل الإنتاج بهدف الاستهلاك أحد أهم أشكال الأمن الغذائي في البلدان التي يطغى عليها الطابع الزراعي.ففي السابق كان يعمد المزارعون إلى زراعة عدد من الحبوب الخشنة، وغيرها من المحاصيل التي تناسب ظروف المناخ المحلي ولا تحتاج إلى كثير من المدخلات الخارجية(أسمدة أو مبيدات أو غيرها).

لماذا تطالب منظمة التجارة العالمية بهذه التعهدات؟

اذا كانت القضية ضد هذه القوانين هي بهذا الوضوح، لا بد من معرفة لماذا يتم فرضها ولماذا توافق الحكومة عليها أما الأسباب فبسيطة وهي كما يأتي:

اولاً: وجود فائض هائل في بلدان الغرب الصناعية تتضمن منتجاتها الزراعية الأساسية: القمح والحليب ومشتقاته واللحوم ، تحتاج الشركات الكبرى التي تسيطر على التجارة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها.

ثانياً: يحتاج نمط الاستهلاك في البلدان الصناعية على عدد وافر من منتجات البلدان الاستوائية يساهم في الحفاظ على مستوى عيش معيّن، مثل التبغ والقهوة والسكر والشاي والكاكاو وعصائر الفاكهة والخضار والفواكه الطازجة والمكسرات والزهور وغيرها. بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة الوعي بالقضايا الصحة والبيئة يتزامن مع الإدراك بأن البدائل الاصطناعية ليست بديلاً، بل تشكّل خطراً مقارنة بمثيلاتها الاستوائية لذا تجدّد الطلب على الأقمشة القطنية وأصباغ الخضار وعصائر الفاكهة والألوان الطبيعية .

ثالثا: حاجة الدول الصناعية لبلورة نظام تصبح فيه أسواق البلدان النامية مُشَرعة للفائض عنها، بينما يتحوّل إنتاج البلدان النامية بحيث يلبي حاجات البلدان الصناعية. وقد يكون هذا قابلاً للتحقيق إذا كان العالم أكثر إنصافاً إلا أن الأمن الغذائي يستحيل أن يتحقّق في هذا العالم دون تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء.

رابعاً: في ظل الاستعمار، بقيت الأسواق مفتوحة أمام منتجات تلك الدول، بينما بقيت صادرات الدول الاقتصادية من السلع المماثلة، تحت السيطرة واستطاعوا أن يستخرجوا المواد الخام بأبخس الشروط ويبدلوا الأنماط الزراعية في البلاد التي استعمروها بحيث تتلاءم واحتياجاتهم.

حركة تحرّر جديدة:

لابد هنا من طرح السؤال التالي حول ما العمل في ظل هذا السياق؟ وما هو الواجب عمله من أجل مراعاة مصالح الفقراء:

الخطوة الأولى: مساعدة الافراد على فهم أسباب هذه المعاناة المتنامية والتي تجعل الزراعة غير مربحة بالإضافة إلى سبب انتشار فقر المزارعين وسوء التغذية والمجاعات، وبالطبع تهدد الأمن الغذائي.

الخطوة الثانية : إنشاء أنظمة لبنوك البذار بدءاً من المستوى المحلّي الضيّق وصولاً إلى المستوى الوطني، كأساس للأمن الغذائي المحلي ولنظام توزيع يعتمد على المجتمعات المحلية.

الخطوة الثالثة: إنشاء تعاونيات زراعية والزراعات الجماعية والبرامج الجماعية لاستصلاح الأراضي، إذ أن ذلك من شأنه تمتين أواصر التنظيم لدى المزارعين الفقراء ومساعدتهم على التعامل مع الأزمة الحالية التي تعصف بالزراعة بالإضافة إلى توفير أمنهم الغذائي.

استعادة الأمن الغذائي كهم مركزي ضمن عملية التخطيط:

وهي اتفاقية عالمية تم التفاوض عليها أثناء جولة اوروغواي للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة التي وضعت موضع التنفيذ مع إنشاء منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير 1995. وتتمتع هذه الاتفاقية بثلاثة أركان أو مفاهيم مركزية: الدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق ودعم الوارادات وتعرّضت هذه الاتفاقة للنقد من قبل شرائح مجموعات المجتمع الأهلي لأنها تخفض الحماية التي تؤمنها التعرفة للمزارعين الصغار، وهي مصدر الدخل الأساس في البدان النامية، في حين أنها تتيح للبلدان المتقدمة الغنية دفع مبالغ طائلة لدعم مزارعيهم، وهذا ما لا تقوى عليه البلدان النامية.

الهوامش :

1.العولمة الحقيقية والأبعاد : مجموعة بحوث المؤتمر الثامن الذي أقامته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عام -1420 1999م .

2.العولمة الثقافية من منظور إسلامي للدكتور أحمد الحليبي . وهو بحث منشور في مجلة جامعة الإمام في العدد (49) الصادر في محرم عام 1426 هـ .

3.جان زيغلر، (سادة العالم الجدد، العولمة ـ النهّابون ـ المرتزقة ـ الفجّر) 2004.مترجم .دار القاهرة للنشر والتوزيع:جمهورية مصر العربية.

4.الأمن الغذائي العربي : مقاربات إلى صناعة الجوع . د. سالم توفيق النجفي . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009